



بيان
وفد جمهورية العراق
إلى اجتماعات اللجنة السادسة
حول البند (105) المعنون
إجراءات القضاء على الإرهاب الدولي
يلقيه
د. رياض الاعظمي
مستشار وزير الخارجية للشؤون القانونية
نيويورك 9 تشرين الأول 2012

السيد الرئيس

اود وقبل كل شيء، ان اعبر لكم عن تهنئة وفد بلادي لانتخابكم رئيسا للجنة السادسة. كما اهنئ ايضا اعضاء المكتب الاربعين.

السيد الرئيس

ان وفد بلادي يؤكد ومن جديد، ادانته الشديدة للاعمال الارهابية بما فيها ارهاب الدولة، بجميع اشكالها ومظاهرها، باعتبارها اعمال لا يمكن مطلاقا تبريرها تحت اي ظرف او سبب من الاسباب ومهما كانت دوافعها او اهدافها. فمن نافلة الكلام القول ان الاعمال الارهابية تشكل افة خطيرة على حقوق الانسان في الدول ولاسيما الحق في الحرية والامن واستقرار مجتمعاتها، وبالتالي تشكل عائقا امام تطورها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي اضافة الى ما تمثله هذه الاعمال من تهديد للسلم والامن الدوليين. لذا، فان موقف العراق من موضوع الارهاب كان ولايزال يكمن في اتخاذ ودعم الاجراءات الرامية الى استئصال هذه الافة الخطيرة، خاصة تعزيز التعاون بين الدول على الصعيدين الاقليمي وال الدولي من اجل مواجهة الاعمال الارهابية ومعاقبة مرتكبيها او تسليمهم الى بلدانهم الاصلية او الى الدولة التي ارتكب فيها العمل الارهابي، طبقا للمعاهدات الدولية ذات العلاقة . وفي هذا الاطار فقد صادق العراق في السنوات الاخيرة او انضم الى ثلاث معاهدات مهمة ترمي الى مكافحة

الارهاب، وهي الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وتعديلها لعام 1998 والاتفاقية الدولية لمنع تمويل الارهاب لعام 1999 ومعاهدة منظمة التعاون الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي لعام 1999. وفي الحقيقة فان واقع العراق كان ولايزال يتعرض لعمليات ارهابية تستهدف مواطنيه والمؤسسات الدينية والمؤسسات المدنية بما فيها المؤسسات التعليمية، يدفع الى وجود قناعة مطلقة لدينا بخطورة افة الارهاب، وبالتالي ضرورة مكافحتها وقمعها.

السيد الرئيس

ان منظمتنا تدرس ومنذ عقود عديدة ، موضوع الارهاب وسبل مكافحته والقضاء عليه، وانها انجزت عملاً كثيراً بهذا الصدد، خاصة في اطار عقد معاهدات دولية لمكافحته. الا ان الملاحظ، ان الارهاب، ورغم هذا العمل المنجز، لايزال يضرب بوحشية هنا وهناك، الامر الذي يدفعنا الى التساؤل عن اسباب استمرار هذه الظاهرة المدانة. ان وفدي يرى عدم الاكتفاء باتخاذ اجراءات لمكافحة الاعمال الارهابية وقمعها بل دراسة الاسباب التي تكمن وراء القيام بهذه الاعمال، ومنها الفقر والبطالة وانتهاك حقوق الانسان واذراء اديان الاخرين والتحريض على المؤمنين بها والاحتلال الاجنبي والازدواجية في المعايير عند التعامل مع القضايا الدولية. من دون ايجاد حلول عقلانية لهذه الاسباب، لذا، فان من المرجح استمرار ارتكاب الاعمال الارهابية مستقبلاً.

السيد الرئيس

واخيرا، فان وفد بلادي يود ان يؤكد على النقطة المهمة التالية: ان اجراءات مكافحة الارهاب وقمعه يجب ان تتم في اطار القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وان كل اجراء يتخد خارج اطار هذه القوانين سيطرح بالضرورة تساؤلات وشكوك عن الايمان بالقيم التي يدعى الدفاع عنها لغرض القضاء على الارهاب.

وشكرنا